International Journal of Educational and Psychological Studies (EPS)

Volume.13, Issue.6 pp: 1012-1021

Dec (2024)

Article 3

تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

Financing Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of the Experiences of Some Developed Countries

عواطف السيف[1]، أماني الجريسي[2]، هديل السعيد[3]

Awtif Alsif[1], Amani AlJrisi[2], Hadeel Alsaeed[3]

[1] أستاذ الإدارة والتخطيط المشارك بجامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

[3،2] دكتوراة في القيادة التربوية بجامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

[1] Associate Professor of Management and Planning at Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

[2,3] Doctorate in Educational Leadership at Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

[1] Dr.awtif@gmail.com, [2] 451214427@qu.edu.sa, [3] Hadeelalsaeed0@gmail.com

Accepted قبول البحث	Revised مراجعة البحث	Received استلام البحث
2024/9/21	2024/8/26	2024/6/9

DOI: https://doi.org/10.31559/EPS2024.13.6.3

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفـــاد REFAAD
www.refaad.com

International Journal of Educational and Psychological Studies (EPS)

المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/3

E-ISSN 2520-4149 | P-ISSN 2520-4130

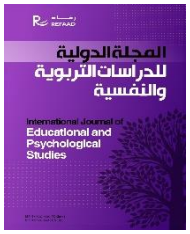

تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة

Financing Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of the Experiences of Some Developed Countries

الملخص:

الأهداف: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع مويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية والتعرف على واقع تمويل التعليم العام في عدد من الدول المتقدمة منها: فنلندا واليابان والولايات المتحدة.

المنهجية: استخدم المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل التعليم للمقارنة بين الدول.

الخلاصة: توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: تعيين كوادر وطنية مؤهلة وعلى درجه عالية من الاحترافية لإدارة الموارد المالية، وضع خطة استراتيجية لتنويع مصادر التمويل الذاتي في المدارس، الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بعض مصادر التمويل والحث على تطبيق نموذج المدرسة المنتجة في المدارس.

الكلمات المفتاحية: *تمويل التعليم؛ التعليم العام؛ الدول المتقدمة.*

Abstract:

Objectives: The current study aimed to identify the proposed mechanisms for financing education in general education schools in the Kingdom of Saudi Arabia, to identify the reality of financing public education and the requirements of the Kingdom's Vision 2030, and to know the reality of financing public education in a number of countries, including: the United States of America, Finland, and Japan.

Methods: The descriptive analytical approach based on collecting and analyzing information was included in the literature of previous studies related to financing education for comparison between countries.

Conclusions: The study reached a number of recommendations, among the most important ones are: appointing qualified national cadres with a high degree of professionalism to manage financial resources, developing a strategic plan to diversify sources of self-financing in schools, benefiting from the experiences of developed countries in some sources of funding, and urging the application of the productive school model in schools.

Keywords*: Education Funding; Public Education; Developed Countries.*

المقدمة:

حقق التعليم في المملكة العربية السعودية قفزات نوعية خلال السنوات القليلة الماضية وشهد تطورات ملحوظة شملت جميع جوانب العملية التعليمية، ولكن مع هذه التطورات ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه نظام التعليم في المملكة: وعلى وجه الخصوص الطلب المتزايد على التعليم والاقتصاد على المستويين الإقليمي والعالمي وعملية تمويل التعليم، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية، وخصوصية تمويل التعليم في المملكة، حيث يعتمد على التمويل الحكومي الذي يعتمد على النفط كأكبر مصدر للإيرادات. إلا أنه في ظل هذه التحديات ورؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحويل المملكة من مجتمع يعتمد على النفط إلى مجتمع مزدهر وقوي قائم على سواعد أبنائه، بذلت الوزارة جهودًا جادة لمواكبة رؤية المملكة ومواجهة التحديات، ومنها تنويع مصادر تمويل التعليم من خلال تم وضع أهداف استراتيجية.

يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول بوصفه السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي فهو من ناحية يمثل أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية (عقبه، 2021). ومن مبادئ رؤية المملكة 2030 ترشيد الانفاق وتعزيز المساءلة ودعم الجودة في التعليم العام والجامعي وتسعى وزارة التعليم إلى إطلاق 36 مبادرة نوعية عبر برنامج التحول الوطني الداعم لتحقيق رؤية 2030 في المملكة في الوقت الحاضر لخلق البدائل في تمويل التعليم دون التأثير في جودة التعليم وذلك لتطويره وتقديم ما يطمح اليه المواطن وتسعى الوزارة لدراسة آليات التمويل في بعض الدول والتعاون معها ومع المنظمات الدولية كاليونسكو وغيرها وذلك لرسم بدائل تمويل تعليمية جديدة في التعليم (وزارة التعليم، 2017).

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تنويع مصادر إيراداتها وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ومن ثم إيجاد بدائل لعملية تمويل التعليم تتجاوز مصادر التمويل التقليدية من خلال دراسة الممارسات العالمية والتجارب العالمية في التعليم في المملكة ومن أهم التحديات إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم تتماشى مع رؤية التعليم في المملكة 2030، مما يساعد على تحسين مستويات التنمية الاقتصادية. الاستثمار في التعليم في مجال التعليم حيث يعتبر من أهم الرؤى في التعليم في المملكة ومن أهم التوجهات الحديثة في تمويل التعليم هو تبني فكرة المدارس المنتجة. وترى المدرسة أن مواردها المالية كافية لدفع بعض النفقات الضرورية، وبافتراض أن المدرسة تستخدم مواردها المادية والبشرية لتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية مع الاستمرار في تقديم الخدمات التعليمية، فإن ذلك يمكن أن يوفر بعض الموارد المالية اللازمة للحمل. خارج التعليم. العمل (عقبة، 2021).

كما أن نظم تمويل التعليم تعد من أهم أسباب نجاح التعليم في دول مثل فنلندا وكوريا الجنوبية وغيرها فهذه الدول تتبنى سياسات تمويل مرنة وعادلة في نفس الوقت تضمن حصول المدرسة على القدر الكافي من التمويل الذي تحتاجه (Herman,2013).

مشكلة الدراسة:

لقد بات تمويل التعليم من قبل الحكومات يشكل تحديًا كبيرًا ولم يعد خيارًا ملائمًا في ظل التحديات الاقتصادية العالمية مما يستدعي الحاجة لتنويع مصادر التمويل والبحث عن حلول ذاتية للمؤسسات التعليمية وبدائل أخرى بجانب التمويل الحكومي تضمن استمرار تدفق موارد مالية (الوزرة، 2019). وعلى الرغم من ارتفاع الميزانيات المخصصة للتعليم ارتفاعًا كبيرًا حيث كانت في عام 2006 أقل من 64 مليار ريال وأصبحت في عام 2023 تقدر ب 136 مليار ريال (البشر، 2023) من ارتفاع ميزانية التعليم إلا أن هناك نموًا في أعداد الطلاب مما يتطلب توسعًا ونموًا ي القدرة الاستيعابية للمدارس الأمر الذي يُشكل ضغطًا مستمرًا على القطاع العام في توفير النفقات التعليمية اللازمة لمواجهة هذا النمو ومع أن الدولة مستمرة في الانفاق على التعليم وبنسب تتزايد كل عام إلا أن ذلك لن يستمر بنفس الوتيرة فالدولة مسؤولة عن قطاعات متعددة يجب الصرف عليها بالإضافة إلى تزايد السكان بمعدلات كبيرة مما جعل الإقبال على التعليم يفوق كل التوقعات (الغامدي، 2006).

كما توجد تحديات تواجه نظام التمويل التعليمي في المملكة العربية السعودية وتحد من تنوع مصادر التمويل فقد توصلت دراسة الجريوي (2015) إلى اتفاق قائدات المدارس على وجود عدة معوقات تحول دون تنوع مصادر الدخل ومن تلك المعوقات محدودية الصلاحيات لقادات المدارس في الحصول على التمويل ومجالات صرفه حيث أن معظم الصلاحيات مقيده بالرجوع إلى إدارة التعليم والتي أيضًا محكومة بصلاحيات محددة من الوزارة كما أنه يوجد ضعف في الوعي المجتمعي لدى أولياء الأمور القادرين على دعم المدارس وقصور المناهج الدراسية في تنمية ميول الطلاب والطالبات المهنية تعد من المعوقات التي تحد من تنوع مصادر التمويل. وأشارت دراسة (الوزرة،2019) أن هناك معوقات داخلية تتمثل في كثرة الأعباء الإدارية على قائد المدرسة ومعوقات خارجية أبرزها ضعف التشريعات الخاصة التي تشجع قائدات المدارس على الاستثمار والبحث عن مصادر للتمويل الذاتي. وأشار (الغامدي، 2020) في دراسته إلى تشجيع المملكة العربية السعودية على تنوع مصادر التمويل من خلال التشريعات والتسهيلات التي وضعتها وأن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وهناك تمويل غير حكومي عن طريق المنح والهبات ومصادر أخرى يجب تنويعها بالإضافة إلى ترشيد نفقات التعليم الجامعي وتبني فكره الجامعة المنتجة أو المدرسة المنتجة. وتتلخص مشكله الدراسة في البحث عن بدائل لتنويع مصادر التمويل لتفي بمتطلبات رؤية 2030 وعدم الاكتفاء بالتمويل الحكومي بالاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل التعليم ويمكن تحديد أسئلة الدراسة كما يلي:

- ما واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
- ما واقع تمويل التعليم في عدد من الدول المتقدمة (فنلندا- اليابان- الولايات المتحدة)؟

أهداف الدراسة:

- الوقوف على واقع تمويل مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية
- التعرف على واقع تمويل التعليم في عدد من الدول المتقدمة (فنلندا- اليابان- الولايات المتحدة).

أهيمة الدراسة:

الأهمية النظرية:

- التعرف على واقع تمويل التعليم في المملكة والبحث عن بدائل تمويلية للتعليم.
- الحاجة إلى التعرف على مصادر بديلة غير تقليدية للتمويل.
- إثراء مجال الإدارة التربوية والدراسات السابقة المرتبطة بتمويل التعليم.

الأهمية العملية:

- التحفيز لتبني سياسات تمويلية متنوعة ولا تضع العبء فقط على التمويل الحكومي.
- قد تفتح آفاقًا واسعة للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة لتنويع مصادر التمويل في المملكة العربية السعودية.
- قد تمثل خطوة نوعية لتحسين تمويل التعليم في المملكة في معرفة طرق تمويل بديلة للمدارس.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت على معرفة واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: العام الدراسي 1445/ 2024.
- الحدود المكانية: مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

- **تمويل التعليم:** "مجموعة من الموارد المالية المرصودة لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية ولتحقيق نتيجة مرغوبًا فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض" (العبيكان، 2012).
- **تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية:** قدرة الدولة على توفير مخصصات مالية وعينية بمشاركة القطاع الخاص للأنفاق على التعليم العام والجامعي والعمل على تنميتها وصرفها وفقًا لأنظمة الرقابة والمحاسبية وبما يحقق أهدافها سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الدمخ وآخرون،2019).

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحثات على العديد من الدراسات في مجال تمويل التعليم تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم:

- **دراسة البابطين (2019)** استهدفت الدراسة التعرف على واقع تمويل التعليم في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وأبرز التحديات التي تواجهه في المملكة وتنويع مصادره. ومن أهم نتائج الدراسة تزايد نسبة الإنفاق على التعليم سنويًا وأهمية إيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية.
- **دراسة الخضير(2019)** استهدفت الدراسة عرض أهم النماذج الأمريكية لتمويل المدارس بناء على الأداء، والكشف عن واقع تمويل مدارس التعليم العام في المملكة. ومن أهم نتائج الدراسة تقديم نموذج لتمويل مدارس التعليم العام بالمملكة بناء على الأداء في ضوء النماذج الأمريكية.
- **دراسة الأحمدي (2018)** استهدفت الدراسة وصف وتحليل نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة وجذورها التاريخية والعوامل التي أثرت في تشكيلها والأسس التي يقوم عليها النظامين وأوجه الشبه والاختلاف بينهما. ومن أهم نتائج الدراسة تشابه نظامي التعليم في كلا الدولتين في أنهما نظام مركزي ويمولان من قبل الحكومة المركزية إلا أن نظام التعليم في فنلندا يتصف بالمرونة بشكل أكبر، كما أن النظام الفنلندي حقق نمو اقتصادي قائم على المعرفة.
- **دراسة الذبياني (2018)** استهدفت الدراسة تقديم نموذج مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام في المملكة في ضوء النماذج العالمية والتعرف على واقعه في المملكة ومعوقاته. ومن أهم نتائج الدراسة تحديد بعض من المعوقات التنظيمية والاجتماعية التي تحول دون تنويع مصادر تمويل التعليم العام، واقتراح نموذج لتنويع مصادر تمويل التعليم العام.
- **دراسة شامي (2018)** استهدفت الدراسة التعرف على أسباب زيادة التكلفة في التعليم والتعرف على مصادر التمويل في التعليم والبدائل المتاحة له. ومن أهم نتائج الدراسة زيادة تكلفة التعليم إلى حد فاق امكانات أغلب دول العالم.

- **دراسة الدوسري (2017)** استهدفت الدراسة التعرف على مستوى تمويل التعليم العام ومستوى الجودة الشاملة. كما استهدفت التعرف على المقترحات التي قد تسهم في تنويع مصادر تمويل التعليم، وتحقيق الجودة الشاملة. ومن أهم نتائج الدراسة أن مستوى تمويل التعليم العام في المدارس قيد الدراسة كان ضعيفًا.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل التعليم للمقارنة بين الدول.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الإجابة على السؤال الأول: "ما واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

إن الجهود التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية في تمويل التعليم ظاهرة في حجم الانفاق الكبير على التعليم من ميزانية الدولة ويعد هذا الانفاق الأعلى على مستوى العالم فإذا قورن انفاق المملكة العربية السعودية على التعليم من الميزانية الحكومية مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نجد أن استراليا والتي تعد الأولى في معدل الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية من بين هذه الدول يصل معدل انفاقها إلى 14،3% بينما هذا المعدل قد يصل إلى الضعف في المملكة العربية السعودية (الحربي، 2017)، حيث نرى ارتفاعًا كبيرًا في الميزانيات المخصصة للتعليم فقد كانت في عام 2006 أقل من 64 مليار ريال وأصبحت في عام 2023 تقدر ب 136 مليار ريال (البشر، 2023).

كما رأينا سابقًا فإن تمويل التعليم يعد تحديًا لوزارة التعليم في ظل زيادة النمو السكاني وازدياد التوجه إلى التعليم لذلك الاعتماد على التمويل الحكومي يعد خطرًا جسيمًا وأن البحث عن مصادر وبدائل تمويل أخرى أصبح أمرًا ضروريًا والذي من شأنه الرفع من مستوى الإيرادات في التعليم العام.

مصادرتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية:

1. **التمويل الحكومي**

تعتبر هذه الطريقة المصدر التقليدي لتمويل التعليم وهي أن تتحمل الدولة تمويل التعليم وتدفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة يتم تخصيصها بحيث تتاح الفرص التعليمية مجانًا لكل أفراد المجتمع الراغبين في التعليم ويتم تحديد ميزانية التعليم ضمن ميزانية الدولة وهذا الاسلوب يضمن إتاحة الفرص التعليمية لجميع من هم في سن التعليم وتوسيع دائرة الخدمات التعليمية وتوفيرها للجميع بغض النظر عن قدراتهم المالية وخلفياتهم الاجتماعية ساعيًا لتحقيق المجتمع المتعلم (إيشر، 1991).

وتنص المادة 233 من وثيقة سياسة التعليم في السعودية وهي الوثيقة الرسمية لسياسة التعليم في الدولة على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله أي أن الدولة لا تتقاضى رسوم دراسية من المواطنين في مؤسسات التعليم العامة وقد بلغت النفقات الحكومية المخصصة لقطاع التعليم في الدولة 185 مليار (وزارة المالية، 2022) (البشر، 2023).

2. **التمويل غير الحكومي**

وهي صورة من صور التمويل تتمثل في تحمل الأفراد وعائلاتهم دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطالب رسومًا للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية (إيشر، 1991). ويتمثل بإسهامات القطاع الخاص بالمدارس الأهلية والذي يستوعب ما يقارب17،3% من اجمالي أعداد الطلبة في المملكة وفي هذا مساهمة في تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم العام (النفيسي، 2018)(الغامدي، 2021).

3. **التمويل المختلط**

صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم بحيث تتكفل الدولة أو المجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات بحيث لا ترفع الدولة يدها عن التعليم ولا تدعه عرضة لمعايير السوق والتكلفة الاقتصادية (وليامس، 1986).

4. **التمويل الذاتي:**

تقوم مؤسسات التعليم باستحداث أساليب تمويل ذاتية تساهم في تمويل المؤسسة التعليمية من خلال الاهتمام بمبدأ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات التعليمية وتعزيز الأنشطة ذات العوائد المادية ويعتبر التمويل الذاتي أسلوب مساند للمؤسسة التعليمية (المنقاش والشهري،2018).

العوامل المؤثرة على تمويل التعليم:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على شكل الانفاق التعليمي وحجمه بعض هذه العوامل داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه ويمكن تقسيم هذه العوامل كما يلي:

1. **عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية (عابدين،2000)**

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والاساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض مثل تأهيل المعلمين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصًا إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التي يحملها المعلمون والزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم كذلك الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على إقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب في الفصل مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين لمواجهه زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات وهذا أدى إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة.

ومن العوامل أيضًا:

- إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من اجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية.
- التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي وخدمات الإنترنت وما يساعد ذلك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات نظرًا لطبيعتها المتجددة بإستمرار.
- الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصًا الأبنية وزيادة الانفاق عليها تشتمل على خدمات تعليمية مساندة من ملاعب ومسارح وقاعات محاضرات ومختبرات.
- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية وما يتطلب ذلك من رصد ميزانيات لها تخصص للإنفاق على متطلباتها سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدارس أو خارجها مثل الرحلات الطلابية وغيرها.
- مستوى الهدر التعليمي المتمثل في رسوب الطلاب واعادة الصفوف والتسرب من المدرسة والذي يشكل هدرًا اقتصاديًا واضحًا من حيث مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له وعدم إتاحة الفرصة للطلاب الجدد مما يؤدي إلى زيادة أعداد الطلاب وبالتالي يؤثر على كلفه الوحدة التعليمية.
- انتشار التعليم في القرى والهجر حيث ظلت السكان وارتفاع الكلفة التشغيلية والخدمات التعليمية وصور حجم المدارس وأعداد الطلابية وانخفاض نسبتهم إلى الهيئة التعليمية.

2. **عوامل خارجية:**

وهي العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي بنيته وفي مراحله وسياساته ومن أهمها:

- النمو الطبيعي للسكان في مختلف العالم خصوصًا في الدول النامية الناتج عن زيادة الموارد وارتفاع المستوى الصحي للمجتمع.
- وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره في تنمية القدرات والمهارات وفي تحديد المهن المستقبلية.
- التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي، أو الاقليمي، أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ومستوى الناتج القومي للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الانفاق الحكومي العام وعلى الخدمات العامة ومنها التعليم (العتيبي، 1425).

تحديات تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

تحمل القطاع العام عبء تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ولا يسهم القطاع الخاص والأفراد سوى بنسبة قليلة في تمويل التعليم وذلك على العكس مما يحدث في الدول المتقدمة والتي يتولى فيها القطاع الخاص والأفراد تمويل جزء كبير من نفقات التعليم وفي الآونة الأخيرة ونظرًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المختلفة وما ترتب على ذلك من زيادات كبيرة في الانفاق الحكومي على القطاع التعليمي فان تمويل التعليم أصبح مشكله تحتاج إلى حلول وذلك ليس فقط على المستوى المحلي بل إن المشكلة أو الأزمه هي ازمه عالميه بشكل عام: (الوزرة، 2019) ومن التحديات التي تواجه تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

- قلة اهتمام قائد المدرسة بزيادة وتنويع مصادر تمويل المدرسة.
- ضعف أنظمة ولوائح تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدرسة.
- قلة الصلاحيات الممنوحة من وزارة التعليم لقادات المدارس.
- قلة البرامج التدريبية في مجال التمويل الذاتي للمدرسة.
- ضعف الوعي بأهمية التمويل الذاتي للمدارس.
- قلة العوائد المتوقعة مما يسهم في عزوف المستثمرين مع محدودية الفرص الاستثمارية في المدارس الحكومية.

جهود وزارة التعليم في ترشيد الانفاق على التعليم في المملكة:

قامت الوزارة بإنشاء إدارة عامة لاقتصاديات التعليم عام 1416هـ ومن أبرز الجهود التي قدمتها لترشيد الانفاق على التعليم (الحربي، 2017):

- خفض تكلفة طباعة الكتب بإيجاد البدائل الأرخص للطباعة.

- خفض تكلفة التجهيزات المدرسية بإيجاد البدائل الأرخص للتجهيزات المدرسية.
- الاستفادة من أساليب القطاع الخاص في عمليات الانفاق والترشيد.
- خفض تكلفة المبنى المدرسي وذلك بالتغيير في تصاميم المباني المدرسية وطرق استيعابها لأعداد الطلاب والفصول وسعتها.
- تأمين العدد والأدوات والأجهزة وقطع الغيار في عدد من ادارة التعليم.
- شجعت الوزارة على التعليم الأهلي وعملت على دعمه ماليًا ومده بالكفاءات الإدارية المتميزة لإدارته.
- السعي إلى تفعيل دور المجتمع في دعم التعليم ماليًا وإيجاد مصادر متنوعة لتمويله.

وذكرت (أمل الحربي،2017) بدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة ومنها:

- تفعيل مساهمة القطاع الخاص.
- تبني فكره المدرسة المنتجة: فهي تمثل أحد الأساليب الجديدة في التمويل والتي تقوم على أن المدرسة تجد كفايتها المالية لسد بعض النفقات من مواردها الإنتاجية بحيث يتم تحويل المدارس إلى مواقع إنتاجية حقيقيه مع استمرار تقديم الخدمات التعليمية.
- الوقف: وذلك بتشجيع المؤسسات الوقفية في المجتمع على توفير دعم مالي ومعنوي لمؤسسات التعليم وبرامجها وأنشطتها بحيث يتم تمويل الطلاب المحتاجين وتمكينهم من استكمال دراستهم الجامعية.

كما اقترح (الوزرة، 2019) بعض البدائل للتغلب على هذه المشكلات ومنها:

- تحديث السياسات المتعلقة بتمويل التعليم خاصة على مستوى المدارس.
- التخفيف من المركزية وتمكين قادات المدارس من تنويع أساليب التمويل.
- التمويل الذاتي عبر المدرسة المنتجة حيث تعتبر أنسب النماذج الممكن تطبيقها.

ويتفق معه (احمد، 2015) بتطبيق نموذج المدرسة المنتجة حيث اثبتت هذه التجربة نجاحها في دول عديدة كالولايات المتحدة والدنمارك ونيوزيلندا وتركيا والتي ساهمت الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع في إنجاحها بشكل كبير كما أن هذا الاتجاه يدعم التوجه نحو التنوع الاقتصادي الذي تسعى رؤيه(2030) لتحقيقه.

وعليه ترى الباحثتان أنه يمكن اقتراح مجموعة من مصادر التمويل بناء على توجهات رؤية المملكة 2030 لذلك من الضروري على مدارس التعليم العام أن تعمل جاهدة على تنوع مصادرها التمويلية اللازمة لتحقيق أهدافها والاستغلال الأمثل للموارد التي تقدمها الدولة.

الإجابة على السؤال الثاني: " ما واقع تمويل التعليم في الدول المتقدمة (فنلندا- اليابان- أمريكا)؟"

للدول المتقدمة عدة تجارب في تمويل التعليم ولقد أثبتت نجاحها على مدى عدة أعوام، وستستعرض الباحثتان عدد من تجارب تلك الدول مثل (اليابان، فنلندا، أمريكا).

1. تمويل التعليم في فنلندا

تمكنت فنلندا من إصلاح نظامها التعليمي من خلال زيادة انخراط الشباب والكبار في جميع أنماط التعليم، وصناعة نظام تعليم ممول من القطاع العام ومتاح لنسبة كبيرة من سكانها، وتحقيق نتائج تعلم عالية دوليًا مع وجود تباينات أداء صغيرة جديدة بين المدارس في مختلف أنحاء البلاد. كل هذا تم إنجازه من خلال تمويل التعليم، بما في ذلك التعليم العالي وتعليم الكبار، من مصادر عامة بشكل كامل تقريبًا.

ومن ثم يتضح أن نظام التعليم الفنلندي ممول من القطاع العام ومتاح لكل التلاميذ بلا استثناء وتحقيق المدارس الأساسية نتائج تعلم عالية دوليًا، مع وجود تباينات صغيرة في الأداء بين المدارس في مختلف أنحاء البلاد، وكان للتمويل السخي الذي تقدمه الحكومة والأقاليم دور مهم في تحقيق هذا الإنجاز.

فهي تحصل على تمويلها من السلطات المحلية أو مجالس البلدية المشتركة حيث تتقاسم الدولة والسلطات المحلية مسؤولية تمويل التعليم بالإضافة إلى أن التعليم مجاني والزامي لجميع المراحل من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى أخر مرحلة في التعليم الجامعي (الدكتوراة) كما توفر المواد الدراسية والواجبات المدرسية وفي بعض الحالات يتم تأمين وسائل النقل مجانًا للتلاميذ المقيمين بعيدًا عن المدارس (الخليوي، 2020).

مصادر تمويل التعليم في فنلندا:

إن تمويل التعليم في فنلندا يعتمد على عدة مصادر، سيتم عرضها كالتالي (الخليوي،2020، ص 106):

- **التمويل الحكومي:** يمثل التمويل الحكومي 12% من إجمالي ميزانية الدولة، حيث تقوم وزارة المالية في توجيه الميزانية بالتعاون مع وزارة التربية والثقافة، ويتم تحديد تمويل التعليم المقدم من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية بعدد الطلاب في كل بلدية والكثافة السكانية وحجم المدارس وعدد طلاب التعليم الخاص وعدد الطلاب الذين يتلقون التعليم باللغة السويدية وعدد الطلاب الذين لغتهم الأم غير الفنلندية أو السويدية وعدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تعتمد تحويلات الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية للإنفاق على التعليم الأساسي على عدد من العوامل: منها عدد الطلاب في كل مرحلة دراسية وكلفة الطالب لكل مرحلة دراسية بالإضافة إلى التمويل الإضافي الاخر بناءً على ظروف البلدية الخاصة، كما يؤثر مستوى دخل الأسرة على تمويل التعليم المقدم من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، فكلما كان دخل الأسرة منخفض زاد التمويل، ولقد

نجح التعليم الفنلندي في تخفيض نفقاته بنسبة 1% ما بين عامي 2010م إلى 2018م، ومن الملاحظ أن مخرجات التعليم الفنلندي عالية، ويمكن الإشارة إلى أن التعليم الفنلندي منظم بكفاءة وفعالية.

- **وزارة التعليم والثقافة:** وهي المسؤولة عن رسم سياسة التعليم وأعداد التشريعات التعليمية والتخطيط للإصلاح ووضع خطة التطوير للتعليم، إذ أن تمويل التعليم في فنلندا يكون من قبل الحكومة الفنلندية بنسبة كبيرة جدًا.
- **السلطات المحلية او البلديات:** هي المسؤولة عن التنفيذ واتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل وتنفيذ المناهج وتوظيف العاملين، وتحصل على معظم مبلغ التمويل من:
  - **الضرائب:** عن طريق تحصيل الضرائب.
  - **الدعم الحكومي:** حيث تستقبل السلطات المحلية مبالغ مالية من الدولة مثل التكاليف المتعلقة بإنشاء المدارس وصيانتها حيث تساهم الدولة في تمويل التعليم، وتتمتع السلطة المحلية ومؤسسات التعليم بالحرية في تحديد آلية تخصيص الأموال حيث تتولى السلطة المحلية مسؤولية توزيع النفقات أو تفويضها للمدارس، وفي الغالب يتم تحديد ميزانية لكل مدرسة ثم تتولى المدرسة الانفاق كما تراه مناسبًا، أما رواتب العاملين في التعليم من المدراء والمعلمين وغيرهم في السلطة المحلية هي المسؤولة عن صرفها.
  - **الرسوم الطلابية:** وفقًا لقانون التعليم الأساسي فإن السلطات المحلية قد تضع الرسوم الشهرية للطلاب المشتركين في الأنشطة خارج أوقات الدوام الرسمية سواء في الفترة الصباحية أو المسائية، كما تضع رسومًا بسيطة على التعليم الفني، وأن الرسوم قد تلغي أو تخفض في بعض حالات الدخل المنخفض، وتمثل هذه الرسوم مصدرًا للتمويل الخاص في التعليم الفنلندي.

2. تمويل التعليم في اليابان

ترى حكومة اليابان أن التعليم مفتاح للنهضة والتفوق، ويعد تعويض لليابان بالعنصر البشري نظرًا لحرمانها من الثروات الطبيعية، وأن التعليم العام والأساسي إلزامي ومجاني للجميع، ويتم تمويل التعليم في اليابان من الضرائب المحلية والعامة، وتقوم الحكومة المركزية ممثلة في وزارة التربية والرياضة والثقافة والعلوم بتحمل نصيب كبير في نفقات التعليم.

وتنص وثيقة التعليم الياباني أن جميع الناس لديهم الحق في الحصول على التعليم المتوافق مع قدراتهم، لذلك أهم مبادئ التعليم الياباني تكافؤ الفرص التعليمية والتعليم الإلزامي في الصفوف من الأول وحتى التاسع أي إلى المرحلة الثاوية الدنيا، ويتم الاشراف على المدارس من الإدارة التعليمية بالتعاون مع السلطات المحلية والمقاطعات واللذان يقدمان المساعدات المالية للمدارس، كما تهتم اليابان بكفاءة معلميها، وتمويل ذلك من الحكومة الاتحادية، وكفاءة تعليم طلابها، ومن الملاحظ تزايد نفقات التعليم في اليابان، وعليه فإن أهم مصادر تمويل التعليم باليابان ما أوضحه (عقبة، 2021)، (الشنيفي، 2018):

- **الحكومة المركزية:** في اليابان تتصدر الحكومة المركزية الجهات الممولة للتعليم، وعليه فإن تمويل التعليم العام في اليابان قائم بصورة كبيرة على المصادر العامة المتمثلة في الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعات والسلطات المحلية، أما في التعليم العالي تتشارك السلطات المحلية مع الحكومة المركزية، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية من خلال الضرائب ومصادر أخرى.
- **المصادر الخاصة:** وتمثل نسبة قليلة جدًا ما يقارب 8 % من تمويل التعليم العام، ومنها الأوقاف والعوائد الحكومية ورسوم الإيجارات والهبات غير الربحية، ومشاركة الأسر في بعض المصروفات المدرسية.
- **تبرعات الأفراد والهيئات:** تلعب دورًا أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي.
- **الرسوم الدراسية:** تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي، وتتراوح ما نسبته بين 10 -% 30 % من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي.
- **القروض الطلابية:** يتم تقديم قروض طلابية، وذلك بعد أن واجهت عملية فرض الرسوم الدراسية على الطلاب أو زيادتها معارضة شديدة، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي، وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضًا، ويتم استرداداها منهم بعد تخرجهم، وبعد حصولهم على دخل، ويتم استخدام طرق متنوعة في عملية السداد، والهدف الرئيس من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء ا لأمور على تعليم أبنائهم في التعليم العالي الجامعي.
- **المدرسة المنتجة:** قامت وزارة التعليم اليابانية بتطبيق المدرسة المنتجة في المدارس الثانوية باليابان، حيث يقوم الطلاب بنشاطات متعلقة بالإنتاج مثل زراعة الأرز والشاي والفواكه، وتخصيص ساعة كل أسبوع لتلك النشاطات (الخليوي واخرون، 2020).
- **دعم الشركات:** حيث تقوم الشركات والمؤسسات بدعم التعليم الجامعي، إلى جانب تعاونها في تأسيس معامل الجامعات تؤدي الشركات دورًا للبحوث وتطويرها، وهذا يخدم البحث العلمي (العتيبي، 2018).

3. تمويل التعليم في أمريكا

إن التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية إلزامي ومجاني للجميع لا يميز بين الفوارق والامتيازات الاجتماعية، ويمتد على مدى اثنتي عشر سنة من سن السادسة حتى الثامنة عشر ولا تمارس الحكومة الفيدرالية أي سلطة مباشرة على النظام التعليمي في الدولة، وتقوم السلطة المحلية بالتشغيل

الفعلي للمدارس وجمع الأموال للمدارس من خلال ضرائب الملكية عادة بالإضافة إلى إصدارات السندات الخاصة، أما من يشرف على التعليم فهي حكومة الولايات ويرجع ذلك لطبيعة الشعب الأمريكي الذي يؤمن بالديمقراطية وتفويض السلطة، وهي مسؤولة عن الإشراف المباشر على أنظمة التعليم في ولاياتها، بما في ذلك تنفيذ الوظائف السياسية والإدارية والمالية الضرورية، كما أنها مسؤولة عن توفير التمويل للتعليم العام على جميع المستويات، وترخيص وإيجار المدارس الخاصة. (العتيبي، 2018).

وبصفة عامة فإن 91% من تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية من مصادر عامة، والنسبة المتبقية من مصادر خاصة وتتكون من:

1. السلطة المحلية ويحق لها فرض ضرائب محلية للإنفاق منها على شؤون التعليم وتتحمل السلطة المحلية ما يصل إلى (55%) من نفقات التعليم.
2. حكومة الولايات: أن تمويل التعليم مسؤولية رئيسة لحكومة الولاية. ويصل إنفاقها على التعليم حوالي 42% من نفقات التعليم، وتشجع حكومة الولاية كل وحدة إدارية على فرض ضرائب محلية للإنفاق منها على شؤون التعليم.
3. **الحكومة الفيدرالية** تخصص جزء قليل من دخلها للإنفاق على التعليم وتصل نسبة التمويل حوالي 3% من نفقات التعليم، وتقدم المساعدات في صورة منح مالية مباشرة وغير مباشرة للمدارس وتمنح الأراضي العامة لكل ولاية للاستفادة منها في التعليم العام. (مصطفى، 2014).

- **الكوبونات التعليمية:** حيث تعد تجربة الولايات المتحدة في تمويل التعليم العام باستخدام الكوبونات التعليمية الممولة مِن قبل الحكومة الفيدرالية من التجارب المميزة في التمويل.
- **الضريبة التعليمية:** وتتفاوت قيمة الضريبة المفروضة مِن مواطنٍ لآخر تبعًا لمكانته التعليمية، وموارد هذه الضرائب هي: ضريبة الثروة، ضريبة الدخل، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الامتيازات؛ نظير تقديم خدمات حكومية، ضريبة الحصول على أي مجموعة مِن الضرائب الأخرى التي يستخدم جزءًا منها لتمويل التعليم كضريبة المبيعات العامة، والضرائب العقارية.
- **بدائل محدودة جدًا:** وهي المنح من حكومة الولايات، والتبرعات.
- **التمويل المرتبط بالأداء:** ظهرت مؤخرًا بدائل لتمويل التعليم؛ تهتم بجودة التعليم وكفاءته وفاعليته، ومنها التمويل المبني على الأداء؛ إذ يعد من أحدث الأساليب المتبعة في العالم وخصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أثبت جدواه في تحسين مخرجات التعليم، تعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النوع من التمويل ثرية بسبب اختلاف كل ولاية عن الأخرى في النموذج الذي تطبقه، ومن أهم النماذج الأمريكية المختلفة للتمويل بناء على الأداء:
  - **نموذج أداء الطلبة:** ظهر هذا النموذج بسبب قانون التعليم حق لكل طفل، فأصبح نجاح نظام التعليم في الولاية يقاس بناء على نتائج طلابها في الاختبارات الوطنية، وعلى هذا الأساس يكون التمويل.
  - **نموذج المدرسة الناجحة:** فالمدارس التي تحقق أهداف الولاية التعلمية؛ تحصل على مقدار أعلى من التمويل.
  - **نموذج تحكيم المختصين:** ويطبق في عدد من الولايات، ويعتمد على تشكيل لجنة من المتخصصين ليحددوا الموارد المالية الضرورية لتقديم تعليم مناسب، وعلى أساسها تحسب كلفة التعليم الذي يطبق الاستراتيجيات الحديثة في التدريس بناء على دراسات علمية، ويعاب عليه أنه يعتمد على الآراء وليس موضوعيًا.
  - **نموذج فاعلية برامج المدرسة:** ويركز على الإصلاحات المدرسية وما تحتاج إليه من تمويل؛ بناء على نتائج دراسات علمية، يختار برنامج الإصلاح الذي يساعد المدرسة على تحقيق أهدافها، وعلى أساسه يحدد التمويل؛ ويعد هذا النموذج أفضل من المدرسة الناجحة.
  - **النموذج المبني على أساس مناسبة الشواهد:** وهو من أحدث النماذج؛ إذ يكون التمويل بناء على نتائج أداء الطلبة في الاختبارات الدولية، وقد طبقت أكثر من 30 ولاية في أمريكا تمويل الأداء للتعليم العالي، وترتبط مباشرة بالأداء المؤسسي على مقاييس، مثل الاحتفاظ بالطلاب (العتيبي، 2018).

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من عرض خبرات وتجارب كلًا من فنلندا واليابان والولايات المتحدة لنظام تمويل التعليم، واستعراض أدبيات الدراسات السابقة تم التوصل إلى أوجه الاستفادة من هذه الخبرات من خلال توصيات لتنويع مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وهذه التوصيات:

- تعيين كوادر وطنية مؤهلة وعلى درجه عالية من الاحترافية لإدارة الموارد المالية حيث أشارت دراسة (الحربي، 2015) أن القيادة المناسبة للموارد المالية تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقلل من معدلات الهدر.
- وضع خطة استراتيجية لتنويع مصادر التمويل الذاتي في المدارس بحيث تصل مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية إلى تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي لبرامجها.
- إعطاء مزيد من الصلاحيات لقادات المدارس وتشجيعهم على إتخاذ القرارات فيما يتعلق بتنويع مصادر التمويل الذاتي.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بعض مصادر التمويل مما يزيد من ايرادات التعليم العام.
- الحث على تطبيق نموذج المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

احمد، نعمات. (2015). الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرسة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية بأسيوط*، 31(1)، 531- 395

إيشر، جان كلود. (1991). اعادة النظر في تمويل التعليم بعد الالزامي. *مجلة مستقبليات*،4(28).

البشر، سعود غسان.(2023). اليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثلة في الولايات المتحدة. *مجلة العلوم التربوية والإنسانية.*(28)،1- 14.

الجهني. فيصل عياد. (2021). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية. جامعة الازهر. كلية التربية بالقاهرة. *مجلة التربية*. العدد:(193). الجزء(3).

الحربي. محمد.(2015). البدائل المقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية" جامعه الملك سعود أنموذجا". *مجلة كلية التربية*. جامعة بنها، 26 (103)، 141- 172

الحربي، أمل. (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية، 2(1).

الخليوي، ابرار عبدالجبار، والعريفي، أحلام عبدالرحمن، والسالم، جنان عبدالله، والتويجري، فاطمه عبدالعزيز. (2020). *بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية بجامعة سوهاج. 1* (8)، 84-124.

عابدين، محمود عباس.(2000). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*. الدار المصرية اللبنانية

العتيبي، فهد بن عباس. (1425). *اسهام القطاع الخاص بتمويل التعليم العام (المملكة العربية السعودية)*. جامعه الملك سعود، أطروحة جامعية.

عقبه، محمد عبد التواب. (2021) اليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤيه 2030 وفي ضوء الممارسات العالمية. *مجلة بحوث التعليم والابتكار*، العدد 3، الجزء 3.

الغامدي، حنان. (2020). استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*. 6 (15) جامعة تعز. اليمن.

المنقاش، سارة. الشهراني، زانة. (2018). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*، 3، 164- 207

وليامس، بيتر. (1986). تمويل التعليم من موارد غير حكومية. *مجله مستقبليات*،2(4).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Herman,J. (2013). canada's Approach to school funding
The Adoption of provinicial control of Education Funding in Three provinces [pdf[.center of American progress.

ثالثًا: رومنة المراجع العربية

Ahmd, N'emat. (2015). Aledarh Aldatyh Mdkhl Llartqa' Bkfa'h Almdrsh Almntjh Fy Dw' Khbrat B'ed Aldwl: Drash Thlylyh. Mjlh Klyh Altrbyh Basywt, 31(1), 531- 395

Albshr, S'ewd Ghsan.(2023). Alyat Tmwyl Aljam'eat Alhkwmyh Fy Almmlkh Al'erbyh Als'ewdyh Fy Dw' Aljam'eat Almmathlh Fy Alwlayat Almthdh. Mjlh Al'elwm Altrbwyh Walensanyh.(28),1- 14.

Al'etyby, Fhd Bn 'Ebas. (1425). Asham Alqta'e Alkhas Btmwyl Alt'elym Al'eam (Almmlkh Al'erbyh Als'ewdyh). Jam'eh Almlk S'ewd, Atrwhh Jam'eyh.

Alghamdy, Hnan. (2020). Astratyjyh Mqtrhh Ltmwyl Alt'elym Aljam'ey Fy Aljam'eat Als'ewdyh. Mjlh Al'elwm Altrbwyh Waldrasat Alensanyh. 6 (15) Jam'eh T'ez. Alymn.

Alhrby, Aml. (2017). Tmwyl Alt'elym Fy Almmlkh Al'erbyh Als'ewdyh: Thdyat Wbda'el. Mjlh Al'elwm Altrbwyh, 2.(1)

Alhrby. Mhmd.(2015). Albda'el Almqtrhh Ltmwyl Alt'elym Fy Aljam'eat Alhkwmyh Balmmlkh Al'erbyh Als'ewdyh" Jam'eh Almlk S'ewd Anmwdja". Mjlh Klyh Altrbyh. Jam'eh Bnha, 26 (103), 141- 172

Aljhny. Fysl 'Eyad. (2021). Tnwy'e Msadr Tmwyl Alt'elym Fy Dw' Twjhat R'eyh Almmlkh Al'erbyh Als'ewdyh 2030: Drash Thlylyh. Jam'eh Alazhr. Klyh Altrbyh Balqahrh. Mjlh Altrbyh. Al'edd:(193). Aljz.(3)'

Alkhlywy, Abrar 'Ebdaljbar, Wal'eryfy, Ahlam 'Ebdalrhmn, Walsalm, Jnan 'Ebdallh, Waltwyjry, Fatmh 'Ebdal'ezyz. (2020). Bda'el Mqtrhh Ltmwyl Alt'elym Al'eam Fy Almmlkh Al'erbyh Als'ewdyh Fy Dw' Tjarb B'ed Aldwl Almtqdmh. Mjlh Shbab Albahthyn Fy Al'elwm Altrbwyh Bjam'eh Swhaj. 1(8), 84-124.

Almnqash, Sarh. Alshhrany, Zanh. (2018). Astthmar Almwahb Altlabyh Kbdyl Msand Ltmwyl Alt'elym Fy Mdars Alt'elym Al'eam Balmmlkh Al'erbyh Als'ewdyh. Almjlh Al'erbyh L'elwm Ale'eaqh Walmwhbh, 3, 164- 207

'Eabdyn, Mhmwd 'Ebas.(2000). 'Elm Aqtsadyat Alt'elym Alhdyth. Aldar Almsryh Allbnanyh

'Eqbh, Mhmd 'Ebd Altwab. (2021) Alyat Mqtrhh Ltnwy'e Msadr Tmwyl Alt'elym Aljam'ey Alhkwmy Balmmlkh Al'erbyh Als'ewdyh Wfq R'eyh 2030 Wfy Dw' Almmarsat Al'ealmyh. Mjlh Bhwth Alt'elym Walabtkar, Al'edd 3, Aljz' 3 .

Eyshr, Jan Klwd. (1991). A'eadh Alnzr Fy Tmwyl Alt'elym B'ed Alalzamy. Mjlh Mstqblyat,4.(28)

Wlyams, Bytr. (1986). Tmwyl Alt'elym Mn Mward Ghyr Hkwmyh. Mjlh Mstqblyat,2.(4)